العدد 3933 - السنة الثالثة عشرة
الثلاثاء 17 شعبان 1442 - الموافق 30 مارس 2021
Tuesday 30 March 2021 - No.3933 - 13 th Year
المحلية الصباح
03

## المزرم ينفي عقد اجتماع مع عدد من النواب

نفى رئيس مركز التواصل الحكومي الناطق الرسمي باسم الحكومة ما تم تداوله في مواقع التواصل بشأن عقد اجتماع في مجلس الوزراء ليلة أمس بين رئيس مجلس الأمة وسمو رئيس مجلس الوزراء الأسبق وسمو رئيس مجلس الوزراء الحالي وعدد من النواب حيث أكد المزرم أنه لا صحة لعقد مثل هذا الاجتماع.

### سموه عبر عن أمله بأن تشهد جلسة مجلس الأمة المقرر عقدها اليوم تعاونا مثمرا بين السلطتين

# الأمير: ضعوا المصلحة العليا للوطن فوق أي اعتبار

■ إعطاء رئيس الوزراء والحكومة الفرصة الزمنية الكافية لممارسة مسؤولياتهما في ظل الظروف التي يمر بها الوطن والمنطقة بأسرها

■ الابتعاد عن أي توترات وتمكين الحكومة من أداء القسم وفقا لما يقتضيه الدستور

■ احترام القضاء ولا سيما أحكام المحكمة الدستورية والالتزام بالفصل بين السلطات

أكد سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد عن أمله بأن تشهد جلسة مجلس الامة المقرر عقدها اليوم تعاونا مثمرا بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بعيدا عن أي توترات وتمكين الحكومة من أداء القسم وفقا لما يقتضيه الدستور وإعطاء سمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء والحكومة الفرصة الزمنية الكافية لممارسة دورهما ومسؤولياتهما خاصة في ظل الظروف التي يمر بها الوطن والمنطقة بأسرها.

مشددا سموه رعاه الله على الحاجة الماسة للتعاون البناء بين السلطتين ووضع المصلحة العليا للوطن فوق أي اعتبار داعيا سموه رعاه الله الى احترام القضاء ولا سيما احكام المحكمة الدستورية والالتزام بأحكام الدستور وخاصة المادة الخمسين منه المتعلقة بالفصل بين السلطات مؤكدا سموه التمسك بالمسيرة الديمقراطية والمحافظة عليها ومعربا عن ثقته بأبنائه النواب وبحرصهم على تجاوز هذه المرحلة بحكمة ووعي ليتسنى توجيه كافة الجهود والطاقات لتحقيق كل ما ينشده الوطن والمواطنون من نمو وتقدم وازدهار سائلا سموه المولى عز وجل ان يديم على الوطن العزيز نعمة الامن والامان والاستقرار والرخاء.

من جانبهم رحب نواب الأمة بتوجيهات سمو الأمير مؤكدين السمع والطاعة لسموه.

وقال النائب مبارك الخجمة «تشرفت بلقاء صاحب السمو أمير البلاد واستمعت لتوجيهاته ونصائحه التي لها الأثر الكبير في نفسي، وهي عندي محل السمع والطاعة.. كل الشكر لصاحب السمو على لقائه وطيب استقباله».

بدوره، قال النائب الدكتور حمود مبرك العازمي «تشرفت بلقاء صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الاحمد الصباح حفظه الله ورعاه.. ونقول سمعا وطاعة».

وقال النائب خليل الصالح «سمعاً وطاعة ياسمو الأمير، فمصلحة الوطن فوق كل اعتبار».

■ متمسكون بالمسيرة الديمقراطية ونثق بحرص النواب على تجاوز المرحلة بحكمة

■ توجيه كافة الجهود والطاقات لتحقيق كل ما ينشده الوطن والمواطنون من نمو وازدهار

سمو أمير البلاد

■ ترحيب نيابي بالتوجيهات السامية: «سمعا وطاعة يا صاحب السمو»

وقال النائب سلمان الحليله «تشرفت بلقاء سيدي حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه وأقول سمعاً وطاعة».

وقال النائب الدكتور علي القطان «لك السمع و الطاعة يا سمو الامير».

وقال النائب أحمد الحمد إن سمو الأمير حفظه الله ورعاه طلب إعطاء الحكومة فرصة للعمل والإنجاز ونحن نقول لسموه سمعاً وطاعة فنحن كنا وسنظل منحازين للوطن وقائده ومصالح أهله.

### الحكومة تنزع فتيل التأزيم وتحيل برنامج عملها إلى مجلس الأمة

# مجلس الوزراء: 600 مليون دينار اعتماداً إضافياً لمكافأة «الصفوف الأمامية»

■ ملتزمون بالتوجيهات السامية القيمة للتعاون بين السلطتين والعمل الجاد على ترجمتها وتنفيذها لتحقيق غاياتها المأمولة

■ الجهود مستمرة لإنجاز حملة التطعيم باستخدام لقاحي «فايزر - بيونتك واسترازينيكا» سعياً للوصول إلى المناعة المجتمعية المنشودة

قطع مجلس الوزراء خطوة مهمة أمس ، على طريق نزع فتيل الأزمة بينه وبين مجلس الأمة ، حيث أقر خلال اجتماعه الأسبوعي، برئاسة سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء، مشروع برنامج عمل الحكومة، للفصل التشريعي السادس عشر "2021/ 2022 - 2024 / 2025"، تحت شعار "استدامة الرخاء برغم التحديات"، وكلف وزير المالية والشئون الاقتصادية والاستثمار، بإحالة هذا البرنامج إلى مجلس الأمة.

وكان تأخر إنجاز برنامج عمل الحكومة مثار انتقاد واسع بين النواب خلال الفترة الماضية، كما تم تضمينه في محور كامل بالاستجواب الذي قدمه النواب حسن جوهر ومهند الساير ومهلهل المضف أمس إلى رئيس الوزراء.

في الاتجاه نفسه الساعي إلى ترطيب العلاقة بين السلطتين، أقر مجلس الوزراء أيضا مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ 600 مليون دينار بالميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2020/2021، وذلك لتغطية مكافأة الصفوف الأمامية في مواجهة فيروس كورونا، ورفعه إلى صاحب السمو الأمير، تمهيداً لإحالته إلى مجلس الأمة.

وفي تفاصيل اجتماع مجلس الوزراء ، فقد استهل سمو رئيس مجلس الوزراء الاجتماع، ببالترحيب باسمه وباسم أخته وإخوانه الوزراء، بعودة حضرة صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد أمير البلاد،إلى أرض الوطن يوم الثلاثاء الماضي، بعد إجراء الفحوصات الطبية التي تكللت بالنجاح ولله الحمد ، داعياً المولى عز وجل أن يديم على سموه نعمة الصحة والعافية والعمر المديد .

من ناحية أخرى أحاط سمو رئيس مجلس الوزراء المجلس بتوجيهات صاحب السمو الأمير، بشأن ما تشهده الساحة المحلية من تصريحات، قبل انعقاد جلسة مجلس الأمة المقررة اليوم الثلاثاء، والتي ستشهد تأدية الحكومة اليمين الدستورية، والتي شدد فيها سموه على الحاجة الماسة إلى التعاون البناء بين السلطتين، ووضع المصلحة الوطنية العليا فوق كل اعتبار ، بما يسهم في تمكين الحكومة من أداء القسم وفقا لما يقتضيه الدستور، وإعطائها الفرصة الزمنية الكافية لممارسة دورها ومسؤولياتها، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها الوطن والمنطقة بأسرها، والدعوة إلى احترام القضاء وأحكام المحكمة الدستورية، والتأكيد على التمسك بالمسيرة الديمقراطية وتوجيه كل الجهود والطاقات لتحقيق الأهداف المنشودة .

وقد عبر مجلس الوزراء عن عظيم الاعتزاز والتقدير لتوجيهات صاحب السمو الأمير ونصائحه السديدة ، مؤكدا على الالتزام بهذه التوجيهات القيمة والعمل الجاد على ترجمتها وتنفيذها، لتحقيق غاياتها المأمولة لكل ما فيه خدمة الوطن والمواطنين .

واستعرض مجلس الوزراء مشروع برنامج عمل الحكومة، للفصل التشريعي السادس عشر "2021/ 2022 - 2024 / 2025"، تحت شعار "استدامة الرخاء برغم التحديات" ، وبهذا الصدد استمع مجلس الوزراء إلى شرح قدمه وزير المالية ووزير الدولة للشئون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، أوضح فيه أن برنامج عمل الحكومة يأتي في ظل تحديات اقتصادية عالمية وإقليمية لها انعكاساتها المحلية في ظل الجائحة الصحية، والتي ستستمر آثارها على جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية إلى حين وما بعد انجلائها ، وقد ارتكز البرنامج على محاور مستمدة من رؤية دلة الكويت 2035 وتنفيذاً لسياساتها ومبادئها العامة في إعادة هيكلة الجهاز الحكومي بالتحول من المشغل للأنشطة الاقتصادية إلى التنظيم والرقابة وتمكين القطاع الخاص من التشغيل، كما يتكون البرنامج من أربع محاور رئيسية : تنفيذ برنامج استدامه والذي يتكون من مجموعة مبادرات تنفيذية واضحة المعالم والأهداف والمؤشرات، وإعادة هيكلة القطاع العام، وتطوير رأس المال البشري باعتباره أساس التنمية والعامل الأهم في بناء كويت المستقبل، بالإضافة إلى تحسين البنية التحتية وتوظيف الطاقات المتجددة .

وقرر مجلس الوزراء الموافقة على مشروع البرنامج، وكلف وزير المالية وزير الدولة للشئون الاقتصادية والاستثمار، بإحالة برنامج عمل الحكومة إلى مجلس الأمة .

كما استمع مجلس الوزراء إلى شرح قدمه وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح، حول آخر تطورات الوضع الصحي في البلاد، وتفاصيل الإحصاءات الخاصة بأعداد حالات الإصابة والوفيات، والحالات التي تتلقى العلاج ومن في العناية المركزة والتي مازالت تشهد ارتفاعاً ملحوظا ، كما بلغت نسبة الشفاء 93،12 % ولله الحمد ، كما أحاط المجلس علماً بالجهود التي تبذلها وزارة الصحة لتنفيذ حملة التطعيم باستخدام لقاحي "فايزر - بيونتك ، واسترازينيكا" سعياً للوصول إلى المناعة المجتمعية المنشودة والقضاء على هذا الوباء الفتاك .

وجدد مجلس الوزراء دعوته المواطنين والمقيمين إلى مواصلة التعاون، والمسارعة في تلقي اللقاح، سائلا المولى عز وجل أن يرفع الغمة عن هذه الأمة

وضمن هذا السياق، تدارس مجلس الوزراء توصيات اللجنة الوزارية لطوارئ كورونا ، وقرر مجلس الوزراء الآتي :

أولا: أحيط مجلس الوزراء علماً بالاجتماع التنسيقي الذي تم بين كل من "وزير الصحة ، وزير المالية ووزير الدولة للشئون الاقتصادية والاستثمار ، الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، ديوان الخدمة المدنية"، بشأن مناقشة آلية منح المكافآت المالية للموظفين "العاملين في القطاع الحكومي" المكلفين بالعمل لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد.

ثانياً : استبعاد القياديين من كشوف مستحقي المكافآت المالية للموظفين "العاملين في القطاع الحكومي" المكلفين بالعمل لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد، باستثناء القياديين العاملين في وزارتي الصحة والداخلية .

ثالثاً : الموافقة على طلب وزارة الصحة بتخصيص مركز للتطعيم بالجزيرة الجنوبية بجسر الشيخ جابر الأحمد ، للتطعيم السريع ضد فيروس كورونا لخدمة السيارات ، وذلك تسهيلا للراغبين في تلقي اللقاح .

من جانب آخر ، أحيط مجلس الوزراء علماً بتوصية لجنة الشئون الاقتصادية بشأن التقرير الدوري "14" للجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية، المتضمن التطورات والإجراءات ذات الصلة بعمل اللجنة وبيئة الأعمال بدولة الكويت. وقد أثنى مجلس الوزراء على الجهود المبذولة في هذا الشأن ، وقرر تكليف جميع الوزراء بتوجيه الجهات التابعة لكل منهم لتكثيف جهود التنسيق والتعاون مع اللجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية، مما يساهم في دعم عمل اللجنة ورفع ترتيب دولة الكويت في المؤشرات ذات الصلة ، على أن تقوم اللجنة بتضمين تقاريرها المرفوعة إلى مجلس الوزراء والمعوقات التي قد تواجهها في أداء عملها ، ومدى تعاون الجهات معها .

وحرصاً من مجلس الوزراء على تقديم التكريم المادي للعاملين بصورة مباشرة في تنفيذ إجراءات مواجهة انتشار فيروس كورونا، تقديراً للتضحيات والمخاطر التي تعرضوا لها في قيامهم بمهام واجباتهم الوظيفية ، فقد تدارس مجلس الوزراء توصية لجنة الشئون الاقتصادية بشأن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ 600 مليون دينار بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2020/2021، وذلك لتغطية مكافأة الصفوف الأمامية في مواجهة فيروس كورونا، وقرر مجلس الوزراء الموافقة على مشروع القانون ورفعه لحضرة صاحب السمو الأمير، تمهيداً لإحالته إلى مجلس الأمة.

ثم استعرض مجلس الوزراء التوصية الواردة ضمن محضر لجنة الخدمات العامة بشأن مشروع المدن العمالية في دولة الكويت .

وقرر تكليف وزارة الأشغال العامة بمواصلة الجهود المبذولة من قبلها بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية، واستكمال متابعة جميع الإجراءات التنفيذية للخطط المتعلقة بإسكان العمالة - أو - إنشاء المدن العمالية في ضوء الواقع الحالي والمتغيرات المستقبلية لأعداد العمالة وتقدير مدى الاحتياج لإسكانها، وذلك على ضوء القرارات الصادرة من مجلس الوزراء بهذا الشأن.

ثم بحث مجلس الوزراء الشئون السياسية في ضوء آخر التطورات الراهنة على الساحة السياسية على الصعيدين العربي والدولي، وبهذا الصدد أحيط مجلس الوزراء علماً بالاتصال الذي تم بين حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع بالمملكة العربية السعودية ، والذي أعرب فيه عن استعداد دولة الكويت للتعاون مع المملكة الشقيقة، بما يحقق أهداف المبادرة السعودية الخضراء ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر، اللتين أعلن عنهما الأمير محمد بن سلمان يوم السبت الماضي واللتين سيجري إطلاقهما قريباً ، بما تشكلان من إضافة مميزة تسهمان في نهضة المملكة الشقيقة تماشياً مع رؤيتها التطويرية الشاملة 2030.

وأثنى مجلس الوزراء على هاتين المبادرتين اللتين تشكلان إنطلاقة جديدة باعتبارهما خارطة طريق طموحة ستسهم في حماية الأرض والطبيعة ومكافحة أزمة المناخ ومواجهة الكثير من التحديات البيئية وحماية البيئة البحرية ، ستنعكس آثارها الإيجابية على منطقة الخليج ومنطقة الشرق الأوسط ، منوهاً بأن هاتين المبادرتين تأتيان إنطلاقاً من دور المملكة العربية السعودية الشقيقة الريادي تجاه القضايا الدولية المشتركة، واستكمالاً لجهودها خلال فترة رئاستها لمجموعة العشرين في العام الماضي.

كما رحّب مجلس الوزراء بالمبادرة التي أعلنت عنها السعودية مؤخراً لإنهاء الحرب في اليمن التي تضمنت وقف إطلاق نار شامل تحت مراقبة الأمم المتحدة ، وفتح مطار صنعاء الدولي وميناء الحديدة، مؤكداً بأن هذه المبادرة التي حظيت بتأييد دولي تعد خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح للوصول إلى اتفاق سياسي شامل في اليمن، وأكد مجلس الوزراء بأن إصرار مليشيا الحوثي على مواصلة الهجمات الإرهابية بعد المبادرة السعودية يؤكد خطورة نهج مليشيا الحوثي ورفضها للسلام بإنتهاك قواعد القانون الدولي، معرباً عن إدانة وإستنكار دولة الكويت الشديدين للاعتداءات الحوثية الإرهابية المستمرة على المدنيين والمناطق المدنية والمنشآت الحيوية بالمملكة العربية السعودية الشقيقة عبر إطلاق عدد من الطائرات المسيرة مؤخراً في محاولات استهداف جامعتي نجران وجازان ، والاعتداء التخريبي على محطة توزيع المنتجات البترولية في جازان وكذلك توجيه زوارق مفخخة مقابل سواحل الحديدة، هذه الاعتداءات التي لا تستهدف المملكة ومنشآتها الاقتصادية فقط إنما تستهدف الاقتصاد العالمي وحرية الملاحة البحرية والتجارة العالمية ، داعياً المجتمع الدولي إلى إتخاذ الإجراءات الحازمة والجادة لوضع حد لهذه الاعتداءات الإرهابية ، كما أعرب مجلس الوزراء عن وقوف دولة الكويت وتأييدها التام للمملكة الشقيقة في كل ما تتخذه من إجراءات لحماية أمنها واستقرارها .

■ استبعاد القياديين من كشوف مستحقي المكافآت المالية لموظفي القطاع الحكومي المكلفين بمواجهة فيروس «كورونا» المستجد

جانب من الاجتماع